Factors Contributing To the Reluctance to Participate In Widespread Political Engagement (Iraq as a Case Study)

Amer Abdul Rasen Al-Mousawi
Iraq University College/ law department
aamer.resan@iuc.edu.iq

Received Date: 13/2/2026. Accepted Date: 12/4/ 2026. Publication Date: 25/6/2026.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract

The research addresses the factors contributing to the reluctance to participate politically in Iraq, through studying the social, cultural, political and economic factors that influence the process of political reluctance, through studying the impact of weak political awareness, societal traditions and conservative values that contribute to marginalizing large segments of society, especially women and youth, which hinders their effective participation. It also reviews political and economic factors such as the absence of effective democracy and administrative and political corruption, which leads to a lack of trust in government institutions. In addition, the research indicates the impact of sectarian and ethnic tensions in Iraq on the political system, and how they contribute to limiting political participation. With proposals and solutions for each reason for reluctance.

Keywords: Political Participation – Political Aversion – Factors: Social – Cultural – Political – Economic.

العوامل المؤثرة في العزوف عن المشاركة السياسية الواسعة (العراق انموذجا)

عامر عبد رسن الموسوي *
كلية العراق الجامعة / قسم القانون
aamer.resan@iuc.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2/13/ 2026. تاريخ القبول: 4/12/ 2026. تاريخ النشر: 2026/6/25.

المستخلص

يتناول البحث العوامل المساهمة في العزوف عن (المشاركة السياسية) في العراق، وذلك من خلال دراسة العوامل (الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية) المؤثرة في عملية العزوف السياسي، وذلك من خلال دراسة تأثير ضعف الوعي السياسي والتقاليد والقيم المحافظة والتي تساهم في تهميش شرائح كبيرة من المجتمع وخاصة النساء والشباب مما يعيق مشاركتهم الفعالة. كما يستعرض العوامل السياسية والاقتصادية مثل غياب الديمقراطية الفعالة والفساد الإداري والسياسي مما يؤدي إلى انعدام الثقة بمؤسسات الدولة. بالإضافة إلى ذلك يشير البحث إلى تأثير الصراعات الطائفية والعرقية في العراق على النظام السياسي، وكيف تساهم في الحد من (المشاركة السياسية). مع مقترحات وحلول لأسباب العزوف.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية – العزوف السياسي – العوامل: الاجتماعية – الثقافية- السياسية – الاقتصادية.

* مدرس دكتور

المقدمة

Introduction

تعد (المشاركة السياسية) إحدى الركائز الأساسية لبناء المجتمع الديمقراطي، حيث تساعد في تشكيل القرارات السياسية وتحقق توازنا اجتماعيا واقتصاديا. ولا تقتصر (المشاركة السياسية) على التصويت في الانتخابات، بل تشمل أيضًا أنشطة مثل الانضمام إلى الأحزاب السياسية، والمشاركة في المناقشات العامة، والعمل مع المنظمات الاجتماعية المدنية. وعلى الرغم من أن هذه المشاركة مهمة لتحسين النظام السياسي وتوجيه السياسة العامة، فإن العديد من البلدان، بما في ذلك العراق، مترددة للغاية في المشاركة في السياسة بسبب مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

يعد الوعي السياسي عاملاً مهماً في تحفيز الأفراد على المشاركة في الحياة العامة. إلا أن التجربة السياسية في العراق بعد عام 2003 تثير تساؤلات مهمة حول أسباب انخفاض مستويات المشاركة السياسية الواسعة، ولا سيما بين فئة الشباب. فهل يرتبط ذلك بضعف الوعي السياسي؟ أم بانتشار أنماط الولاء الفرعي ذات الطابع الطائفي أو العشائري؟ أم بتراجع الثقة بالمؤسسات العامة نتيجة انتشار الفساد السياسي والإداري؟ هذه التساؤلات تشكل أحد المنطلقات الأساسية التي يسعى هذا البحث إلى تحليلها.

بالإضافة إلى ذلك، يعد الافتقار إلى الديمقراطية الفعالة في العراق أحد التحديات التي تعيق تحسين (المشاركة السياسية). وتؤدي التوترات الطائفية والعرقية إلى تهميش بعض الفئات الاجتماعية، مما يجعل النظام السياسي غير قادر على تلبية تطلعات الجميع. علاوة على ذلك، فإن الفجوة بين الوعود السياسية والواقع الفعلي آخذة في الاتساع، مما يزيد من شعور المواطنين بعدم جدوى المشاركة في الانتخابات أو العمل الحزبي. علاوة على ذلك، أدت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في العراق إلى اتساع الفجوة بين النخب السياسية والمواطنين العاديين، مما يجعل (المشاركة السياسية) ينظر إليها الكثيرون على أنها عديمة الفائدة.

مشكلة البحث: Research Problem

تكمن المشكلة البحثية في عزوف الأفراد عن (المشاركة السياسية) وبالأخص دولة العراق، تُشكل هذه المشكلة أحد التحديات البارزة التي تؤثر على استقرار النظام السياسي في الدولة، حيث يعود عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، تشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية، إلى جانب المؤثرات السياسية والاقتصادية التي تحد من انخراطهم في العملية الديمقراطية

أهمية البحث: Importance of the Research

تبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل العوامل التي تعيق المشاركة السياسية في العراق، مما يساعد على فهم الأسباب التي تحول دون انخراط المواطنين في صنع القرارات

السياسية المؤثرة على حياتهم. كما تساهم في توضيح دور الثقافة السياسية في تشكيل مواقف الأفراد تجاه العملية الديمقراطية، إلى جانب تقديم رؤى حول سبل إصلاح المؤسسات السياسية والاجتماعية لتعزيز مشاركة المواطنين بفعالية في الشأن العام. بالإضافة إلى ذلك، تسلط الدراسة الضوء على الحلول العملية لمواجهة العزوف السياسي، مع التركيز على ضرورة تعزيز الوعي السياسي، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الحكومية، لضمان تحقيق ديمقراطية حقيقية ومستدامة في العراق.

تساؤلات البحث: Research Questions

1- ماهية المشاركة السياسية؟
2- ما هي العوامل المؤثرة في العزوف عن (المشاركة السياسية) في العراق؟
3- كيف يمكن للفساد السياسي والإداري أن يساهم في تدهور الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية ويؤثر على (المشاركة السياسية)؟
4- ما مدى تأثير التقاليد الاجتماعية والقيم المحافظة في مستوى المشاركة السياسية للفئات الاجتماعية المختلفة، ولا سيما المرأة والشباب، وفي فرص مشاركتهم في عملية صنع القرار؟
5- كيف تؤثر غياب الديمقراطية الفعالة على مستويات (المشاركة السياسية) في العراق؟
6- ما هي المقترحات والحلول لتعزيز (المشاركة السياسية) في العراق وتحفيز الأفراد على الانخراط والمشاركة الديمقراطية؟

أهداف البحث: Research Objectives

1- التعرف علي مفهوم المشاركة السياسية.
2- تحليل ودراسة أسباب العزوف عن (المشاركة السياسية) في العراق، بما في ذلك العوامل الاجتماعية، الثقافية، السياسية، والاقتصادية.
3- تسليط الضوء على تأثير الفساد السياسي والإداري في تقليل الثقة في المؤسسات الحكومية وتعزيز العزوف السياسي.
4- فهم تأثير التقاليد والقيم الثقافية في العراق على تهميش مشاركة المرأة والشباب في الأنشطة السياسية.
5- دراسة تأثير غياب الديمقراطية الفعالة على ضعف (المشاركة السياسية) في العراق، وكيف يؤثر ذلك في تطور النظام السياسي.
6- تقديم حلول ومقترحات يمكن من خلالها تعزيز (المشاركة السياسية) في العراق من خلال تحسين الوعي السياسي وإصلاح النظام.

منهجية البحث: Research Methodology

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى دراسة العوامل المؤثرة في العزوف عن (المشاركة السياسية) في العراق من خلال تحليل مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، المؤدية إلى العزوف السياسي.

خطة البحث: Research Plan

المبحث الأول: مفهوم (المشاركة السياسية).

المطلب الأول: تعريف (المشاركة السياسية).

المطلب الثاني: أهمية (المشاركة السياسية).

المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في العزوف عن (المشاركة السياسية)

المطلب الأول: العوامل الاجتماعية

المطلب الثاني: العوامل الثقافية

المبحث الثالث: العوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة في العزوف عن (المشاركة السياسية)

المطلب الأول: العوامل السياسية

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية

المبحث الأول: مفهوم (المشاركة السياسية)

The Concept of Political Participation

تشكل (المشاركة السياسية) أحد ركائز المجتمع الديمقراطي القوي والمزدهر. وهي العملية التي يتفاعل من خلالها الأفراد مع النظام السياسي. وتتجاوز (المشاركة السياسية) التصويت في الانتخابات لتشمل أنشطة أخرى مثل الانضمام إلى الأحزاب السياسية، والمشاركة في المناقشات العامة، والعمل مع منظمات المجتمع المدني.

تاريخيا، يعود موضوع (المشاركة السياسية) إلى الوقت الذي استعاد فيه الملوك في أوروبا حق السيادة من الكنيسة وفرضوا السلطة على الإقطاعيين (ابرادشة 2020، 366). وبالتالي، لعبت عملية (المشاركة السياسية) دورا أساسيا في تشكيل الدولة الحديثة، وخاصة عندما أصبحت علاقة الدولة أو الملك مباشرة مع الأفراد أو الشعب، مما عزز مبدأ عدم وجود سيادة فوق سيادة الشعب (بوجيت 2011، 150-154).

المطلب الأول: تعريف (المشاركة السياسية)

Definition of Political Participation

على الرغم من أن الفهم العربي العام عن مفهوم (المشاركة السياسية) مازال مقتصرا على حق التصويت والانتخاب، إلا أن قواعد اللعبة السياسية في الغرب قد تجاوزت هذه المقاربة بعصور، بحيث أصبحت عملية التصويت تمثل الدرجة الأخيرة من درجات أو أشكال (المشاركة السياسية). وعلى العموم فإن للمشاركة السياسية درجات

اتفق على صياغتها بصفة خاصة كل من الأساتذة هربرت ماكلوسكي وفيربا وناي وروش، وهذه الدرجات كالآتي:

1. تقلد المنصب السياسي.
2. السعي لشغل منصب سياسي أو إداري.
3 العضوية النشطة في تنظيم سياسي.
4 العضوية العادية في تنظيم سياسي.
5. العضوية النشطة في شبه تنظيم سياسي.
6. العضوية العادية في شبه تنظيم سياسي.
7. المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة.
8 المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية.
9. الاهتمام العام بالأمور السياسية (ابرادشة 2020، 369-370).

وتعرف (المشاركة السياسية) بأنها: "الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر" (علي 1997م، 12) لذلك، فإن (المشاركة السياسية) ليست مجرد تصويت في فترة انتخابات معينة، بل توجهاً عاماً واهتماماً واضحاً من قبل المواطنين بقضية القرار السياسي ونتائجه.

كما اعتبرها البعض على أنها: "مجموعة من التصرفات التي يمارسها الأفراد داخل المجتمع بهدف التأثير على العملية السياسية، وتشمل التصويت، والانضمام إلى الأحزاب السياسية، والمشاركة في النقابات والمنظمات المدنية. وفي بعض الحالات، قد يلجأ المواطنون إلى أشكال احتجاجية غير قانونية مثل التظاهرات، الاعتصامات، وأعمال الشغب، خصوصًا عندما يعتقدون أن الوسائل القانونية المتاحة لا تكفي لتحقيق مطالبهم أو التأثير في القرارات السياسية" (نيفين 2000، 285)

وهناك من يري، أن (المشاركة السياسية) تعنى فى أوسع معانيها: "حق المواطن في أن يؤدى دورا معينا في صنع القرارات السياسية، بينما تعنى فى أضيق معانيها حق هذا المواطن في مراقبة هذه القرارات بالضبط والتقويم" (زرنوقة ٢٠٠١م، 4)

كما عرفها كلا من: صمويل هنتغتون و جورج دومنجيه بأنها "نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي" (بوشامة 2018، 43).

ويمكننا تعريف (المشاركة السياسية) على أنها: تمثل المشاركة السياسية عملية تفاعلية نشطة يمارسها الأفراد بصفة طوعية بهدف التأثير على عملية صنع القرار السياسي وتوجيه السياسات العامة. ويمكن أن تتم هذه المشاركة عبر وسائل مشروعة مثل التصويت، والانخراط في الأحزاب السياسية والنقابات، أو من خلال أساليب احتجاجية في حال عدم كفاية القنوات الرسمية المتاحة. ولا تقتصر هذه العملية على الممارسات

الانتخابية فحسب، بل تعكس انخراطًا مستمرًا في الشأن العام من خلال الرقابة، والتفاعل مع القضايا السياسية، والسعي لتحقيق المصلحة العامة، وذلك بما يتماشى مع طبيعة النظام السياسي والثقافي لكل مجتمع.

المطلب الثاني: أهمية (المشاركة السياسية)

Importance of Political Participation

إن (المشاركة السياسية) من أهم العوامل في الحفاظ على منجزات المجتمعات الإنسانية وتقدمها والوصول إلى أنماط من توزيع السلطة دون أي صراع أو نزاع يهدد كيان الحياة الاجتماعية ويسبب اختلال التوازن والاضطراب في أنظمتها السياسية والاقتصادية وغيرها، و(المشاركة السياسية) ليست مجرد مشاركة ومراقبة للقرارات السياسية التي يصدرها الحاكم للتقييم والرقابة، بل هي مشاركة في عملية التنمية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها؛ من خلال تكافؤ الفرص بين جميع شرائح المجتمع دون إقصاء أو تهميش (النحيلي و هلاش 2020م، 452).

تتمثل أهمية المشاركة السياسية في ارتباطها الوثيق بعملية التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف الدول والمجتمعات. فكلما زادت مستويات المشاركة، أصبح المجتمع أكثر قدرة على التعبير عن قضاياه واحتياجاته الفعلية، مما يدفع السلطة السياسية إلى تبني سياسات وخطط تتناسب مع هذه المتطلبات. وبهذا، تسهم المشاركة السياسية في صياغة رؤى تنموية فعالة وتنفيذها بصورة تعكس الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، مما يعزز من استدامة التنمية ويضمن تحقيقها بصورة متكاملة. هذه المشاركة وتوصيل هذه القضايا والاحتياجات يجعل المجتمع يتابع هذه القرارات والمشاريع الحكومية، ويشكل رأياً عاماً بشأنها يسعى إلى الكشف عن عيوبها، ويساهم في تعديل السياسات، ويضمن تحقيق أقصى استفادة منها، في ضوء الإمكانات المتاحة (مصعب و أمحمد 2019، 30).

فقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على أهمية المشاركة السياسية باعتبارها حقًا أساسيًا لكل فرد، حيث نص على أن لكل شخص الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، سواء بشكل مباشر أو من خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية. كما يشدد الإعلان على حق الأفراد في الضمان الاجتماعي، بما يضمن لهم التمتع بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية الضرورية لصون كرامتهم وتطوير شخصياتهم بحرية، وذلك وفقًا للإمكانات الوطنية والتعاون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يكفل الإعلان حق كل فرد في العمل بحرية، واختيار مهنته، والاستفادة من ظروف عمل عادلة، والحماية من البطالة. كما يؤكد على مبدأ المساواة في الأجور، بحيث يحصل جميع الأفراد، دون تمييز، على أجر متساوٍ لقاء العمل المتساوي، إضافةً إلى مكافآت عادلة تضمن لهم ولأسرهم مستوى معيشيًا لائقًا بالكرامة الإنسانية، مع إمكانية

الاستفادة من وسائل حماية اجتماعية إضافية عند الحاجة. كما يشمل هذا الحق حرية تأسيس النقابات والانضمام إليها للدفاع عن المصالح المهنية والاجتماعية للأفراد.

يؤكد كثير من المفكرين الإسلاميين على أهمية (المشاركة السياسية)، أو ما يعرف في التراث الإسلامي بالشورى، والتي تمثل القيمة الديمقراطية الإسلامية. ويرى الدكتور إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي أن "الآيتين من الشورى نزلتا، ولم يكن أحد في ذلك الوقت، موافقًا أو مختلفًا، يطالب بالشورى، أو يتحدث عنها، أو يشكو من غيابها، بل جاء الوحي بهذا الأمر لأن المجتمع الذي يُراد له الاستقرار والاستمرار لا بد أن يقوم على الشورى (مصعب و أمحمد 2019، 31).

وتعكس المشاركة السياسية وعي الفرد وإيمانه بدوره الفاعل في المجتمع، حيث تتجسد في مجموعة من السلوكيات، مثل التصويت، والانخراط في الأحزاب السياسية، والمشاركة في التظاهرات. وتتخذ هذه المشاركة أشكالًا متنوعة، منها الأساليب التقليدية، كالتصويت والمشاركة في الحملات الانتخابية، والأساليب غير التقليدية، مثل العصيان المدني وتقديم الشكاوى ضد النظام السياسي. كما تسهم في تعزيز قنوات التواصل بين المواطنين والسلطات الحاكمة، مما يزيد من انتماء الأفراد للدولة، ويعمّق شعورهم بالمسؤولية تجاه القضايا العامة، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على كفاءة الأداء السياسي ويسهم في تحقيق استقرار واستدامة العملية الديمقراطية (النحيلي و هلاش 2020م، 456).

وقد نص دستور جمهورية العراق لعام 2005 على أهمية المشاركة السياسية بوصفها أحد الأسس الجوهرية للنظام الديمقراطي، حيث أكد في المادة (5) على أن الشعب مصدر السلطات وشرعيتها، ويمارس هذه السلطات بالاقتراع السري العام المباشر عبر المؤسسات الدستورية، وهو ما يعكس تبني الدستور لمبدأ السيادة الشعبية في إطار سيادة القانون.

كما لم يكتفِ الدستور بتكريس المساواة الشكلية في الحقوق السياسية بين المواطنين، وإنما أقرّ أيضاً **آلية التمييز الإيجابي لصالح المرأة** بهدف تعزيز تمثيلها السياسي، إذ نصت المادة (49/رابعاً) على أن يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن ربع عدد أعضاء مجلس النواب. ويعكس هذا التوجه الدستوري إدراك المشرع الدستوري لأهمية تمكين المرأة سياسياً ومعالجة الاختلالات التاريخية في تمثيلها داخل المؤسسات التمثيلية، بما يسهم في تعزيز المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة التمثيل الديمقراطي في الدولة. هذا النص يعكس التزام الدستور بتفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية من خلال آلية انتخابية شفافة وعادلة، مما يعزز أسس الديمقراطية في العراق.

المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في العزوف عن (المشاركة السياسية)

Social and Cultural Factors Influencing Apathy towards Political Participation

المطلب الأول: العوامل الاجتماعية

Social Factors

أولا: ضعف الوعي السياسي في المجتمع

1. مظاهر ضعف الوعي السياسي؛ يعرف الوعي السياسي بأنه نمط من الأفكار والقيم والاتجاهات التي تشكل إدراك الفرد أو الجماعة للواقع السياسي والاجتماعي، وتحدد مواقفهم تجاه الأوضاع القائمة وقدرتهم على التفاعل معها. كما يعبر عن حالة ذهنية تتمثل في إدراك الفرد للعالم من حوله، سواء على المستوى العقلي أو الوجداني، بما ينعكس على سلوكه وتوجهاته السياسية والاجتماعية (ذكي 2024، 31)

ويرى بعض الباحثين أن الوعي السياسي يمثل عملية يتمكن الفرد من خلالها من فهم التحولات السياسية وتحديد دوره في العملية السياسية، بما يشمل سلوكه الانتخابي واتجاهاته السياسية وانتماءاته الحزبية وقدرته على تقييم الواقع السياسي لمجتمعه والعمل على تطويره (ذكي 2024، 31).

وتعد الديمقراطية أساساً لمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم العامة. ولتحقيق ديمقراطية فعّالة، لا بد من توافر مستوى مناسب من الوعي السياسي يمكّن الأفراد من إدراك حقوقهم وواجباتهم والمشاركة بصورة واعية في العمليات الديمقراطية. ويسهم هذا الوعي في تعزيز قدرة المواطنين على اتخاذ قرارات مدروسة والمشاركة في تطوير النظامين السياسي والاجتماعي، في حين أن ضعف الوعي السياسي قد يؤدي إلى ممارسة شكلية للديمقراطية تفتقر إلى مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة (داود 2023، 427).

وفي السياق العراقي، يظهر ضعف الوعي السياسي في عدد من المظاهر، من أبرزها بروز النزعات الطائفية خلال فترات الانتخابات، حيث يتجه بعض الناخبين إلى التصويت على أساس الانتماء الطائفي أو العرقي بدلاً من الاعتماد على البرامج السياسية أو معايير الكفاءة، وهو ما يسهم في استمرار النخب السياسية ذاتها دون إحداث تغيير ملموس في بنية النظام السياسي (العكيدي 2022).

ويُضاف إلى ذلك أن بعض التعديلات التشريعية المرتبطة بالعملية الانتخابية قد تُثير نقاشاً حول مدى قدرتها على تعزيز المشاركة السياسية للفئات الشابة، ومن ذلك رفع سن الترشح لعضوية مجلس النواب إلى ثلاثين سنة بعد أن كان ثمانيةً وعشرين عاماً في قانون انتخابي سابق، وهو ما اعتبره بعض الباحثين مؤشراً على محدودية إدماج

الشباب في العمل السياسي في مراحل مبكرة، رغم الدور المتوقع لهذه الفئة في تجديد الحياة السياسية وتعزيز المشاركة الديمقراطية.

2. أسباب ضعف الوعي السياسي في المجتمع العراقي؛ يعد ضعف الوعي السياسي في العراق من العوامل المؤثرة سلباً في مستوى المشاركة السياسية، ولا سيما بين فئة الشباب. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا الضعف يرتبط بعدة أسباب، من بينها ضعف بنية الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على استيعاب الشباب أو التعبير عن تطلعاتهم، فضلاً عن غياب البرامج السياسية الواضحة التي يمكن أن تجذبهم إلى العمل السياسي.

كما يسهم ضعف التواصل بين الشباب والطبقة السياسية في تعميق الشعور بعدم القدرة على التأثير في القرارات السياسية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الثقة بالنظام السياسي ومؤسساته. ونتيجة لذلك، يلجأ بعض الشباب إلى وسائل بديلة للتعبير عن آرائهم، مثل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو المشاركة في الاحتجاجات الشعبية بدلاً من الانخراط في الأطر السياسية التقليدية (مركز القدس للدراسات 2022).

ويضاف إلى ذلك تأثير التجربة التاريخية المرتبطة بفترات الاستبداد السياسي التي مر بها العراق، إذ أسهمت تلك التجارب في ترسيخ ثقافة الابتعاد عن المشاركة السياسية الفاعلة، الأمر الذي أضعف قدرة المجتمع على المبادرة والمشاركة في عملية التغيير السياسي (العكيدي 2022).

3. المقترحات لمعالجة ضعف الوعي السياسي وتعزيز المشاركة السياسية

لمعالجة ضعف الوعي السياسي وتعزيز المشاركة السياسية في المجتمع، يمكن طرح مجموعة من المقترحات، من أبرزها ما يأتي:

1. **إصلاح النظام التعليمي وتعزيز الثقافة السياسية:** وذلك من خلال إدراج التربية المدنية والسياسية ضمن المناهج الدراسية في المدارس والجامعات، بهدف تعريف الطلبة بالنظام السياسي والدستور والحقوق والواجبات الديمقراطية. كما يمكن تنظيم برامج تثقيفية وندوات في الجامعات والمراكز الثقافية لتعزيز وعي الشباب بالقضايا السياسية المختلفة وتشجيعهم على المشاركة في الحياة العامة (العجوز 2023م ، 218-222).
2. **تطوير دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات:** ويتم ذلك من خلال إعادة هيكلة الأحزاب السياسية بحيث تكون أكثر شمولية وقادرة على استيعاب الشباب عبر تقديم برامج واضحة تستجيب لتطلعاتهم، فضلاً عن تشجيع الأحزاب على تبني استراتيجيات تواصل فعالة مع الشباب من خلال وسائل التواصل الاجتماعي واللقاءات المباشرة. كما ينبغي العمل **على إدماج الشباب في الهياكل التنظيمية للأحزاب السياسية وإشراكهم في عملية صنع واتخاذ القرار**

داخلها، بما يتيح لهم دوراً حقيقياً في رسم التوجهات السياسية للحزب. إضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي السياسي عبر ورش العمل والحملات التوعوية والمبادرات الشبابية، بما يتيح للشباب التعبير عن آرائهم السياسية بصورة جدية. ويسهم ذلك في تنمية قدراتهم السياسية وتعريفهم بالممارسات الديمقراطية وآليات العمل العام، فضلاً عن تزويدهم بالمهارات اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية وتعزيز إيمانهم بقيم المواطنة (مغازي 2019م، 530).

3. تعزيز الإعلام السياسي الموضوعي: وذلك عبر تطوير أداء وسائل الإعلام الحكومية والخاصة بما يضمن تقديم محتوى سياسي مهني وموضوعي يشرح المفاهيم الديمقراطية ويعزز الوعي السياسي بعيداً عن الخطاب الطائفي أو العرقي، إضافة إلى مكافحة التضليل الإعلامي من خلال إنشاء منصات للتحقق من الأخبار وتقديم معلومات دقيقة للجمهور (الخير 2016، 399-401).

4. دعم مشاركة الشباب في العملية السياسية: من خلال إطلاق حملات وطنية تشجع الشباب على المشاركة الواعية في الانتخابات على أساس البرامج السياسية، فضلاً عن توفير برامج تدريبية وتأهيلية للشباب داخل المؤسسات الحكومية وتشجيعهم على الانخراط في العمل السياسي والترشح للمناصب العامة (بلعور 2015، 56).

ثانيا: ضعف ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة:

1. مظاهر ضعف الثقة في مؤسسات الدولة: يشكل ضعف الثقة في مؤسسات الدولة أحد أهم التحديات التي تواجه عملية التحول السياسي في العراق. فقد أدت التحولات الجوهرية التي طرأت على البنية السياسية بعد عام 2003 إلى ظهور مؤسسات سياسية جديدة مثل الانتخابات والأحزاب السياسية، فضلاً عن محاولات إصلاح المؤسسات التقليدية القائمة. ونظراً لأهمية هذه التحولات، أصبح من الضروري إعادة تقييم مواقف المواطنين تجاه البيئة السياسية ومؤسساتها.

وفي هذا السياق، إذا ما نظر المواطنون إلى مؤسسات الدولة بوصفها مؤسسات عادلة وجديرة بالثقة، فإن ذلك يعزز رغبتهم في دعم استقلالها والمشاركة في ترسيخ نزاهتها (Mohamed 2018, 7) أما في حال ضعف الثقة بهذه المؤسسات، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع مستوى المشاركة السياسية والشعور بعدم جدوى الانخراط في العملية السياسية. كما أن ضعف الديمقراطية أو عدم فعاليتها في بعض الأنظمة السياسية قد يؤدي إلى تهميش مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والحد من تأثيرهم في عملية صنع القرار، الأمر الذي يجعل الديمقراطية تفقد فعاليتها بوصفها أداة لتمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم والمساهمة في رسم السياسات العامة (ياسين 2016، 71).

2. أسباب ضعف الثقة في مؤسسات الدولة في العراق: إذا ما نظرنا إلى المجتمع العراقي، نجد أن انعدام الثقة في المؤسسات السياسية والاجتماعية يمثل عاملا مهما في انتشار اللامبالاة السياسية. إذ يشعر العديد من المواطنين بأن هذه المؤسسات، بما في ذلك الأحزاب السياسية والنخب الحاكمة، تفتقر إلى الكفاءة والنزاهة، مما يقلل من ثقتهم بقدرتها على تحقيق تطلعاتهم ويخلق حالة من الانفصال بين المجتمع والمؤسسات السياسية (مفتن 2022، 13-17).

كما يسهم انتشار الفساد والمحسوبية داخل هذه المؤسسات في تعميق أزمة الثقة، حيث يعتقد المواطنون أن العديد من القرارات تُتخذ على أساس المصالح الشخصية أو الفئوية بدلاً من المصلحة العامة. ويؤدي هذا الواقع إلى ابتعاد بعض المواطنين عن المشاركة السياسية لاعتقادهم بأن أصواتهم لن تحدث تأثيراً حقيقياً في ظل هذه الظروف.

ويضاف إلى ذلك ضعف أداء الحكومة في توفير الخدمات الأساسية وتعزيز سيادة القانون، الأمر الذي يزيد من شعور المواطنين بالإحباط واللامبالاة تجاه العملية السياسية (مفتن 2022، 7-10).

كما يشير تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي إلى أن العراق بحاجة إلى إعادة بناء الثقة بين المواطنين والحكومة من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية ومساءلة الحكومة في تقديم الخدمات والبنية التحتية، إضافة إلى معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وتلبية احتياجات الشباب في مجالات العمل والتنمية (مجموعة البنك الدولي 2020م).

3. المقترحات لمعالجة ضعف الثقة وتعزيز المشاركة السياسية

لمعالجة مشكلة ضعف الثقة في مؤسسات الدولة، يمكن طرح مجموعة من المقترحات التي تسهم في تعزيز العلاقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، ومن أبرزها ما يأتي:

1) ينبغي على الحكومة العراقية تبني سياسات شفافة في إدارة الشؤون العامة، بما يشمل كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد والإنفاق الحكومي، بما ينسجم مع مصالح المجتمع بمختلف فئاته (البهجي 2014م، 15)؛ (ناشد 2018م، 161) ويتطلب تحقيق ذلك تطوير الإطار التشريعي الداعم للشفافية، وفي مقدمة ذلك **إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات** الذي يتيح للمواطنين ووسائل الإعلام والباحثين الوصول إلى المعلومات والوثائق العامة، بما يسهم في تجاوز القيود المرتبطة بسرية العمل الإداري وتعزيز مبدأ المساءلة. كما يمكن دعم هذه السياسات عبر إنشاء منصات إلكترونية تنشر المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة والمشاريع الحكومية، إضافة إلى إنشاء هيئات مستقلة لمراقبة الأداء الحكومي ومكافحة الفساد وتقديم تقارير دورية للمواطنين.

2) يعد القضاء المستقل والفاعل أحد الركائز الأساسية في بناء الثقة بالمؤسسات العامة وترسيخ سيادة القانون. وفي هذا الإطار، يبرز دور السلطة القضائية في ضمان حماية الحقوق والحريات العامة والفصل في المنازعات بصورة عادلة ومحايدة، بما يعزز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة. إضافة إلي، تعزيز التشريعات التي تضمن محاكمة المسؤولين عن الفساد والمخالفات القانونية (ناشد 2018م، 248)، وتطبيق العدالة بلا تمييز. ولتحقيق ذلك، ينبغي الاستمرار في دعم استقلال السلطة القضائية وضمان عدم خضوعها لأي تأثير من السلطات الأخرى، فضلاً عن تطوير القدرات المهنية للقضاة من خلال برامج التدريب والتأهيل المستمر، والانفتاح على التجارب القضائية المقارنة في الدول التي نجحت في تعزيز دور القضاء في حماية الديمقراطية وترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القانون.

3) مكافحة الفساد وتعزيز الرقابة المؤسسية والمجتمعية؛ يتطلب تعزيز الثقة بالمؤسسات العامة تطوير تشريعات صارمة لمكافحة الفساد وتفعيل آليات الرقابة المالية والمحاسبة (ناشد 2018م، 140). كما ينبغي دعم دور مؤسسات الرقابة الرسمية مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، فضلاً عن تشجيع آليات الرقابة المجتمعية من خلال المنتديات المجتمعية والمجالس المحلية التي تتيح للمواطنين الإبلاغ عن حالات الفساد والمطالبة بالإصلاحات.

المطلب الثاني: العوامل الثقافية Cultural Factors

بعد تناول العوامل الاجتماعية المؤثرة في العزوف عن المشاركة السياسية، تبرز أهمية النظر في العوامل الثقافية التي تشكل الإطار القيمي والسلوكي للمجتمع. فالعوامل الاجتماعية ترتبط بالبنية التنظيمية والعلاقات داخل المجتمع، في حين تتعلق العوامل الثقافية بمنظومة القيم والتقاليد والأفكار السائدة التي توجه سلوك الأفراد ومواقفهم تجاه العمل السياسي. وفي المجتمع العراقي، تلعب الثقافة السياسية والتقاليد الاجتماعية دوراً مهماً في تحديد طبيعة المشاركة السياسية، إذ قد تسهم بعض القيم المحافظة أو التصورات الاجتماعية التقليدية في الحد من انخراط بعض الفئات، ولا سيما النساء والشباب، في الحياة السياسية. ومن هنا تبرز ضرورة تحليل أثر هذه العوامل الثقافية في تفسير ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية.

لا تقتصر العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية على الجوانب المؤسسية أو القانونية فحسب، بل تمتد لتشمل العوامل الثقافية والاجتماعية التي تشكل الإطار القيمي والسلوكي للمجتمع. فالثقافة السياسية السائدة، بما تتضمنه من تقاليد اجتماعية وقيم راسخة، تؤدي دوراً مهماً في توجيه مواقف الأفراد تجاه العمل السياسي وتحديد مدى استعدادهم للمشاركة في الشأن العام. وفي المجتمع العراقي، تبرز مجموعة من القيم والتقاليد الاجتماعية التي قد تسهم في الحد من المشاركة السياسية لبعض الفئات

الاجتماعية، ولا سيما النساء والشباب، الأمر الذي يجعل من الضروري دراسة تأثير هذه العوامل الثقافية في تفسير ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية.

أولا: تأثير التقاليد والقيم المحافظة:

1- مظاهر تأثير التقاليد والقيم الاجتماعية في المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية أحد الركائز الأساسية للحفاظ على استقرار المجتمعات وتعزيز تقدمها، إذ تسهم في تحقيق توزيع متوازن للسلطة وتدعم استقرار الأنظمة السياسية والاقتصادية. ولا تقتصر المشاركة السياسية على مراقبة القرارات العامة، بل تشمل الإسهام الفعلي في عملية التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بما يحقق تكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع.

وفي هذا السياق، تمثل المرأة أحد المكونات الأساسية في البناء الاجتماعي، إذ تؤدي أدواراً مهمة داخل الأسرة والمجتمع بوصفها أماً وأختاً وزوجةً ومعلمةً، وهو ما يجعلها عنصراً مؤثراً في تشكيل القيم الاجتماعية وتعزيز استقرار المجتمع (النحيلي و هلاش 2020م، 452).

وقد أكدت العديد من المواثيق الدولية على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، إضافة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ورغم تزايد الدعوات الداعية إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، فإن هذه الجهود لم تنعكس بشكل كافٍ في الممارسات السياسية القائمة، حيث لا تزال هناك فجوة بين حجم تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية وبين مستوى مشاركتها الفعلية في صنع القرار السياسي في العراق (إسماعيل 2012م، 83).

كما أن بعض الممارسات السياسية داخل الكتل البرلمانية قد تسهم في الحد من الدور السياسي للمرأة، إذ تظل سلطة اتخاذ القرار في كثير من الأحيان محصورة في قيادات الكتل السياسية، الأمر الذي يقلل من فرص المشاركة الفعلية للنائبات في النقاشات السياسية والقرارات التشريعية (لبيض، وآخرون ٢٠٠٨م، 18).

ولا يقتصر تأثير التقاليد والقيم الاجتماعية على مشاركة المرأة فحسب، بل يمتد أيضاً إلى مشاركة الشباب في الحياة السياسية. فبعض الأعراف الاجتماعية والتصورات الثقافية قد تحد من اندماج الشباب في العمل السياسي، وهو ما يسهم في إضعاف حضورهم في المؤسسات السياسية.

2- أسباب ضعف المشاركة السياسية المرتبطة بالعوامل الثقافية

يرتبط ضعف مشاركة الشباب في الحياة السياسية بعدد من العوامل المتداخلة، من أبرزها الظروف الأمنية التي مر بها العراق خلال العقود الأخيرة، والتي شملت سقوط النظام السياسي عام 2003، وتصاعد العمليات الإرهابية، إضافة إلى حالة عدم

الاستقرار الأمني التي أعقبت انسحاب القوات الأجنبية عام 2011. وقد أدت هذه الظروف إلى خلق حالة من القلق وعدم الاستقرار، الأمر الذي انعكس سلباً على استعداد الشباب للانخراط في الحياة السياسية. (هريوى و النجار 2023م، 2-4)

كما يسهم ضعف الثقة في النخب السياسية في تراجع مشاركة الشباب في العملية السياسية، إذ ارتبطت صورة بعض النخب السياسية في أذهان الشباب بقضايا الفساد والصراعات السياسية، إضافة إلى استمرار نظام المحاصصة السياسية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حالة الشك لدى الشباب تجاه جدوى المشاركة السياسية. (هريوى و النجار 2023م، 2)

ومن الناحية القانونية، يلاحظ أن الدستور العراقي لعام 2005 لم يتناول فئة الشباب بشكل تفصيلي، حيث وردت الإشارة إليهم بصورة محدودة في المادة (29)، دون وضع آليات قانونية واضحة لتعزيز مشاركتهم السياسية والمدنية. كما أن بعض الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بالعملية الانتخابية قد تسهم في إضعاف مشاركة الشباب في الانتخابات. (هريوى و النجار 2023م، 3).

أما من الناحية التاريخية، فقد كانت الحياة السياسية في العراق قبل عام 2003 خاضعة لنظام الحزب الواحد، الأمر الذي أدى إلى تقييد المشاركة السياسية في إطار ضيق. وعلى الرغم من أن مرحلة ما بعد 2003 شهدت إدخال نظام التعددية الحزبية، إلا أن هذه التجربة لا تزال حديثة نسبياً، وقد واجهت تحديات سياسية وأمنية واجتماعية حالت دون ترسيخها بصورة كاملة في المجتمع العراقي، وهو ما انعكس على مستوى المشاركة السياسية للشباب. (هريوى و النجار 2023م، 3)

3- المقترحات لمعالجة تأثير العوامل الثقافية وتعزيز المشاركة السياسية

لمعالجة تأثير التقاليد والقيم الاجتماعية في الحد من المشاركة السياسية، يمكن طرح عدد من المقترحات التي تسهم في تعزيز مشاركة مختلف فئات المجتمع في الحياة السياسية، ومن أبرزها ما يأتي:

أولا: تعزيز الثقافة السياسية المجتمعية

وذلك من خلال تنفيذ برامج توعوية تهدف إلى تصحيح الصور النمطية المتعلقة بدور المرأة والشباب في العمل السياسي، وتنظيم حملات توعية في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام لتعزيز الوعي بأهمية المشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع.

ثانيا: دعم تأهيل القيادات النسائية والشبابية

يتطلب تعزيز مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية معالجة بعض الإشكاليات المرتبطة بالإطار الدستوري والتشريعي المنظم لهذه المشاركة. فعلى الرغم من أن دستور جمهورية العراق لسنة 2005 أقر مبدأ التمييز الإيجابي لصالح المرأة من خلال ضمان تمثيلها بنسبة لا تقل عن ربع مقاعد مجلس النواب وفقاً للمادة (49/رابعاً)، فإن هذا التمثيل لا ينعكس دائماً بصورة كافية على مستوى التأثير الفعلي في عملية صنع

القرار السياسي. كما أن الإشارة الدستورية إلى فئة الشباب جاءت محدودة، إذ وردت بصورة عامة في المادة (29/ب) دون وضع آليات قانونية واضحة لتعزيز مشاركتهم السياسية.

وفي ضوء ذلك، يمكن العمل على تطوير التشريعات والسياسات العامة بما يعزز المشاركة الفعلية للنساء والشباب في الحياة السياسية، سواء من خلال دعم برامج تأهيل القيادات النسائية والشبابية وتنمية مهاراتهم السياسية، أو من خلال تبني آليات قانونية ومؤسسية تضمن إشراكهم بصورة أوسع في المؤسسات السياسية والحزبية ومواقع صنع القرار.

ثالثا: إصلاح الإطار التشريعي الداعم للمشاركة السياسية

عبر تطوير التشريعات والسياسات العامة بما يضمن تعزيز مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية، وتوفير آليات قانونية تسهم في تمكينهم من ممارسة حقوقهم السياسية بصورة فعالة.

ثانيا: الثقافة السياسية السائدة

1- مظاهر الثقافة السياسية المؤثرة في المشاركة

يرتبط العزوف عن المشاركة السياسية في العراق أيضاً بطبيعة الثقافة السياسية السائدة، التي تأثرت لفترة طويلة بالتجارب السياسية السابقة، ولا سيما تجربة الحكم الاستبدادي التي شهدها العراق قبل عام 2003. فقد اتسم النظام السياسي في تلك المرحلة بإقصاء العديد من القوى السياسية والاجتماعية، فضلاً عن اعتماد سياسات التمييز السياسي، الأمر الذي أدى إلى تهميش عدد من المكونات الاجتماعية في الحياة السياسية.

كما أن المجتمع العراقي يتسم بتنوعه العرقي والديني، حيث يشكل المسلمون الأغلبية الساحقة من السكان، ويتوزعون بين الطائفتين الشيعية والسنية، في حين يشكل العرب الأغلبية من الناحية القومية إلى جانب وجود مكونات أخرى مثل الأكراد والتركمان والآشوريين. وقد أدى هذا التنوع في بعض المراحل إلى ظهور انقسامات سياسية انعكست على طبيعة المشاركة السياسية في البلاد (Mohamed 2018, 3).

كما يسهم ما يعرف بالاغتراب السياسي في تعزيز ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية، حيث يشعر بعض المواطنين بالانفصال عن المؤسسات السياسية وفقدان القدرة على التأثير في القرارات العامة، الأمر الذي يدفعهم إلى الابتعاد عن المشاركة في العملية السياسية (السيد 2010م، 187).

2- أسباب ضعف الثقافة السياسية السائدة وانحصار الثقافة السياسية في الأطر الحزبية وضعف حضور التيارات المستقلة

إذ من بين العوامل التي أسهمت في ضعف تأثير الثقافة السياسية في المجتمع العراقي انحصار الخطاب السياسي والنشاط العام في نطاق الأحزاب والتنظيمات السياسية ذات

الطابع الأيديولوجي أو الحزبي الضيق. إذ غالبا ما تتركز الممارسة السياسية داخل الأطر الحزبية المنظمة، في حين تبقى شريحة واسعة من المواطنين غير المنتمين حزبيا خارج دائرة التأثير المباشر في الحياة السياسية.

ويؤدي هذا الواقع إلى بروز ما يمكن وصفه بـ **الأغلبية الصامتة** من المواطنين المستقلين الذين لا ينتمون إلى تنظيمات سياسية محددة، رغم امتلاكهم القدرة الاجتماعية والمعرفية على التأثير في مسار الحياة السياسية إذا ما توفرت لهم قنوات مؤسسية مناسبة للمشاركة. غير أن ضعف اندماج هذه الفئة في العمل السياسي المنظم، إضافة إلى هيمنة الخطابات الحزبية المؤدلجة على المجال العام، يسهم في إضعاف الثقافة السياسية التشاركية ويحد من اتساع قاعدة المشاركة السياسية في المجتمع.

وتشير بعض الدراسات الأكاديمية العراقية إلى أن ضعف الثقافة السياسية في العراق يعود إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها ضعف مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية في ترسيخ قيم المشاركة السياسية، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي شهدها العراق بعد عام 2003، وما رافقها من تنامي الولاءات الفرعية الطائفية والقومية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، الأمر الذي انعكس سلباً على تطور الثقافة السياسية التشاركية في المجتمع العراقي (جارك 2023).

كما أن غياب المساحات السياسية الوسطية التي تسمح بتمثيل الاتجاهات المدنية أو المستقلة قد يعزز شعور بعض المواطنين بأن المجال السياسي محصور بين قوى حزبية متنافسة، الأمر الذي قد يدفعهم إلى الابتعاد عن المشاركة السياسية أو الاكتفاء بدور المراقب بدلا من الفاعل في العملية السياسية.

3- المقترحات لتعزيز الثقافة السياسية الداعمة للمشاركة

أولا: تعزيز ثقافة الوحدة الوطنية والحوار المجتمعي

يتطلب تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع العراقي دعم قيم التعايش والتفاهم بين مختلف مكونات المجتمع، وذلك من خلال إطلاق برامج وطنية تهدف إلى ترسيخ ثقافة الحوار والتسامح وقبول التنوع. ويمكن تحقيق ذلك عبر تنظيم مؤتمرات للحوار الوطني ومنصات للنقاش المجتمعي تسهم في معالجة الخلافات السياسية والاجتماعية وتعزيز روح المواطنة المشتركة، بما يساعد على بناء ثقافة سياسية تقوم على المشاركة والتعاون بدلاً من الانقسام والتنافس الهوياتي.

ثانيا: توسيع المجال العام أمام القوى المدنية والمستقلين

نظرا لانحصار النشاط السياسي في كثير من الأحيان داخل الأطر الحزبية المؤدلجة، يصبح من الضروري العمل على توسيع المجال العام بما يتيح مشاركة أوسع للفئات المستقلة في المجتمع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم المبادرات المدنية وتشجيع مشاركة الأكاديميين والمهنيين والشباب المستقلين في النقاشات السياسية وصنع

السياسات العامة، بما يسهم في إدماج ما يعرف بـ"الأغلبية الصامتة" في الحياة السياسية وتعزيز تأثيرها في توجيه العملية السياسية.

ثالثا: بناء شراكات إصلاحية بين النخب السياسية والمجتمع

يتطلب تطوير الثقافة السياسية التشاركية إقامة علاقات تعاون بين النخب السياسية والمؤسسات المدنية ومختلف الفاعلين الاجتماعيين، بما يسهم في بناء توافق وطني حول الإصلاحات السياسية والاقتصادية. ويمكن أن تسهم هذه الشراكات في تعزيز الثقة المتبادلة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية بما يعكس مصالح مختلف فئات المجتمع.

رابعا: تعزيز دور مؤسسات الدولة في ترسيخ سيادة القانون والاستقرار

إن ترسيخ الاستقرار السياسي والمؤسسي يمثل شرطا أساسيا لتعزيز المشاركة السياسية الفاعلة. ويتحقق ذلك من خلال دعم مؤسسات الدولة وتعزيز قدرتها على فرض سيادة القانون وضمان العدالة بين المواطنين، بما يسهم في خلق بيئة سياسية مستقرة تشجع المواطنين على الانخراط في العمل العام والمشاركة في العملية السياسية (السيد 2010م، 7).

المبحث الثاني: العوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة في العزوف عن المشاركة السياسية

Political and Economic Factors Influencing Apathy towards Political Participation

لا يمكن تفسير ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية في العراق من خلال العوامل الاجتماعية والثقافية وحدها، بل ترتبط هذه الظاهرة أيضا بجملة من العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة في مستوى تفاعل المواطنين مع العملية السياسية. فضعف فاعلية الممارسات الديمقراطية، وانتشار الفساد السياسي والإداري، فضلا عن التحديات الاقتصادية مثل البطالة والتفاوت الاجتماعي، تعد من بين أبرز المتغيرات التي تسهم في تشكيل مواقف الأفراد تجاه العمل السياسي وتحدد مدى استعدادهم للمشاركة في الشأن العام.

وانطلاقا من ذلك، يتناول هذا المبحث تحليل أهم العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر في ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية في العراق، وذلك من خلال مطلبين رئيسيين؛ يتناول المطلب الأول العوامل السياسية المرتبطة بضعف فاعلية الممارسة الديمقراطية وانتشار الفساد السياسي والإداري، في حين يركز المطلب الثاني على العوامل الاقتصادية التي تشمل تأثير الفقر والبطالة والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات المشاركة السياسية.

المطلب الأول: العوامل السياسية
Political Factors

تؤدي البيئة السياسية دورا محوريا في تحديد مستوى المشاركة السياسية في أي مجتمع، إذ ترتبط درجة انخراط المواطنين في العملية السياسية بمدى فاعلية المؤسسات الديمقراطية ومستوى الثقة في النظام السياسي. وفي هذا السياق، تسهم طبيعة الممارسة الديمقراطية ومدى انتشار الفساد السياسي والإداري في تشكيل مواقف المواطنين تجاه المشاركة في الانتخابات والعمل السياسي. وعليه، يتناول هذا المطلب تحليل أبرز العوامل السياسية التي قد تسهم في تفسير ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية في العراق.

الفرع الأول: ضعف فعالية الممارسة الديمقراطية

تعد الديمقراطية أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي المعاصر، إذ تشكل الإطار الذي يتيح للمواطنين المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والتأثير في السياسات العامة التي تمس حياتهم اليومية. ومن خلال المؤسسات الديمقراطية، تتعزز شرعية النظام السياسي وتتحقق مبادئ المساواة والعدالة السياسية بين المواطنين (المطلب 2017م، 154).

أولاً: ضعف المشاركة: إن وجود المؤسسات الديمقراطية من الناحية الشكلية لا يعني بالضرورة تحقق ممارسة ديمقراطية فعالة. ففي بعض الدول، يؤدي ضعف الممارسات الديمقراطية أو محدودية فاعلية المؤسسات السياسية إلى تراجع دور المواطنين في العملية السياسية، مما يضعف قدرتهم على التأثير في صنع القرار ويقلل من مستوى مشاركتهم السياسية (المطلب 2017م، 157-159).

ويرتبط مستوى المشاركة السياسية أيضا بمتغيرات اجتماعية وتعليمية، إذ تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين التعليم والمشاركة السياسية، حيث يسهم التعليم في تعزيز الوعي السياسي لدى الأفراد وتنمية قدرتهم على فهم القضايا العامة وتحليل الخيارات السياسية المتاحة. كما يسهم التعليم في تنمية القيم السياسية وتعزيز إدراك أهمية المشاركة في العملية الديمقراطية بوصفها أداة للتغيير الاجتماعي (مصعب و أمحمد 2019، 36).

وفي السياق العراقي، تشير بعض التقارير الدولية إلى أن النظام التعليمي واجه تحديات كبيرة خلال العقود الماضية نتيجة الحروب وعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي انعكس سلباً على مستويات التنمية البشرية والاقتصادية، وبالتالي على مستوى المشاركة السياسية في المجتمع (مجموعة البنك الدولي 2020م، 9).

ثانياً: أسباب ضعف فعالية المشاركة السياسية في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003

على الرغم من اعتماد العراق بعد عام 2003 نموذجاً سياسياً قائماً على التعددية الحزبية والانتخابات الدورية، إلا أن التجربة الديمقراطية ما زالت تواجه عدداً من التحديات البنيوية التي أثرت في مستوى المشاركة السياسية وفاعليتها. ويمكن إبراز أهم هذه التحديات في عدد من العوامل السياسية والمؤسسية، من أبرزها:

1) **هيمنة نظام المحاصصة السياسية**

حيث أدى اعتماد نظام تقاسم السلطة بين القوى السياسية إلى ترسيخ الانتماءات الحزبية والطائفية في إدارة الدولة، الأمر الذي حدّ من تطور مؤسسات الدولة على أسس مهنية، وأضعف ثقة المواطنين بقدرة النظام السياسي على تحقيق المصلحة العامة.

2) **ضعف الثقة بالمؤسسات السياسية**

إذ يشعر جزء من المواطنين بأن المؤسسات السياسية لا تعكس تطلعاتهم بصورة كافية، نتيجة استمرار الأزمات السياسية وتكرار الخلافات بين القوى السياسية، وهو ما أدى إلى تنامي حالة الاغتراب السياسي لدى بعض الفئات الاجتماعية.

3) **انتشار الفساد السياسي والإداري**

حيث أسهمت مظاهر الفساد في إضعاف الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، الأمر الذي انعكس سلباً على مستويات المشاركة السياسية وعلى الإيمان بجدوى العملية الديمقراطية.

4) **هيمنة الأحزاب السياسية وضعف تمثيل المستقلين**

ففي كثير من الأحيان يتركز النشاط السياسي داخل الأطر الحزبية المنظمة، بينما تبقى شريحة واسعة من المواطنين غير المنتمين حزبياً خارج دائرة التأثير المباشر في الحياة السياسية، رغم قدرتهم المحتملة على الإسهام في تطوير الحياة السياسية.

5) **ضعف الثقافة السياسية التشاركية**

إذ ما زالت التجربة الديمقراطية في العراق حديثة نسبياً مقارنة بالأنظمة الديمقراطية الراسخة، الأمر الذي جعل الثقافة السياسية التشاركية في طور التشكل، مع استمرار تأثير الإرث السياسي السابق في تشكيل مواقف المواطنين تجاه العمل السياسي.

ثالثا: المقترحات

لمعالجة ضعف فعالية الممارسة الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية في العراق يمكن العمل على مجموعة من الإجراءات الإصلاحية، من أبرزها:

1- **تعزيز البيئة المؤسسية للممارسة الديمقراطية**

من خلال دعم التعددية السياسية وتوفير ضمانات قانونية تتيح لجميع المواطنين التعبير عن آرائهم السياسية والمشاركة في الحياة العامة عبر قنوات دستورية وقانونية.

2- دعم مبادرات التثقيف الديمقراطي

عبر تطوير البرامج التعليمية والتوعوية التي تهدف إلى تعزيز الوعي السياسي لدى المواطنين وتشجيع المشاركة في الانتخابات والعمل العام، بما يسهم في ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع.

3- تعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة العملية السياسية

لا ننكر أن العراق شهد خلال السنوات الماضية تطورا ملحوظا في دور منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مراقبة الانتخابات، حيث اكتسبت العديد من هذه المنظمات خبرة مهنية معتبرة وأسهمت في تعزيز شفافية العملية الانتخابية ومتابعة سيرها وفق المعايير الديمقراطية. وفي هذا السياق، يمكن العمل على دعم هذه الجهود وتطويرها من خلال توسيع التعاون بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات الرقابة المحلية، إضافة إلى تعزيز برامج التثقيف الانتخابي التي تنفذها هذه المنظمات لنشر الوعي السياسي لدى المواطنين وتشجيع المشاركة السياسية الواعية، بما يسهم في ترسيخ الثقة بالعملية الانتخابية ومؤسساتها.

الفرع الثاني: الفساد السياسي والإداري:

أولا: التحدي الأكبر للنظام السياسي بعد 2003

يعد الفساد السياسي والإداري من أبرز التحديات البنيوية التي تواجه الدولة العراقية منذ عام 2003، إذ أصبح يمثل أحد العوامل المؤثرة في إضعاف الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، فضلاً عن تأثيره المباشر في كفاءة الإدارة العامة وقدرة الحكومة على إدارة الموارد العامة بصورة فعّالة. وقد ارتبط انتشار الفساد في العراق بجملة من التحولات السياسية والمؤسسية التي رافقت مرحلة الانتقال السياسي بعد عام 2003، والتي اتسمت بضعف المؤسسات الرقابية وظهور أنماط جديدة من التنافس السياسي على الموارد العامة.

وقد أشارت العديد من الدراسات والتقارير الدولية إلى حجم الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تكبدها العراق نتيجة الفساد وسوء إدارة الموارد العامة، إذ قُدرت الأموال المهدورة بمئات المليارات من الدولارات خلال السنوات الماضية نتيجة العقود الوهمية والصفقات غير الشفافة وضعف آليات الرقابة المالية (منصور 2021 ، 10).

كما أدى نظام تقاسم السلطة بين القوى السياسية إلى ترسيخ المحاصصة السياسية داخل مؤسسات الدولة، الأمر الذي انعكس سلباً على كفاءة الإدارة العامة وأسهم في تحويل بعض المؤسسات إلى ساحات للتنافس الحزبي على الموارد والنفوذ (البنك الدولي 2020م، 4).

ثانياً: أهم أسباب الفساد السياسي والإداري

يمكن إرجاع تفشي الفساد السياسي والإداري في العراق إلى مجموعة من العوامل البنيوية والمؤسسية المتداخلة، من أبرزها ما يأتي:

1- ضعف بناء المؤسسات بعد مرحلة الانتقال السياسي

شهد العراق بعد عام 2003 عملية إعادة بناء سريعة لمؤسسات الدولة في ظل ظروف أمنية وسياسية معقدة، الأمر الذي أدى إلى نشوء مؤسسات حكومية تعاني من ضعف الهياكل التنظيمية وغياب الخبرة الإدارية الكافية، وهو ما وفر بيئة مناسبة لانتشار الفساد الإداري والمالي داخل أجهزة الدولة (Transparency International 2019)

2- نظام المحاصصة السياسية وتقاسم الموارد

أدى اعتماد نظام تقاسم السلطة بين الأحزاب السياسية إلى تحويل العديد من المناصب الحكومية إلى أدوات للنفوذ السياسي، حيث يتم توزيع الوزارات والمؤسسات الحكومية بين القوى السياسية، الأمر الذي أضعف مبدأ الكفاءة في التعيين وعزز من ظاهرة المحسوبية السياسية داخل مؤسسات الدولة (البنك الدولي 2020م).

3- ضعف منظومة الرقابة والمساءلة

تعد الرقابة المؤسسية الفعالة أحد أهم الأدوات لمكافحة الفساد، إلا أن ضعف التنسيق بين الأجهزة الرقابية وتداخل صلاحياتها، فضلاً عن محدودية استقلاليتها في بعض الأحيان، أدى إلى إضعاف قدرتها على ملاحقة قضايا الفساد الكبرى داخل مؤسسات الدولة(OECD 2018)

4- الاعتماد الكبير على الاقتصاد الريعي

يعتمد الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة على عائدات النفط، وهو ما يؤدي إلى ضعف العلاقة بين الدولة والمجتمع في مجال المساءلة المالية، إذ تعتمد الحكومة على الإيرادات النفطية بدلاً من الضرائب المباشرة، الأمر الذي يقلل من مستوى الرقابة المجتمعية على الإنفاق العام ويزيد من احتمالات سوء إدارة الموارد. (Karl 1997, 44-50)

5- ضعف الشفافية في إدارة الموارد العامة

تسهم محدودية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإنفاق الحكومي والعقود العامة في إضعاف قدرة المواطنين ووسائل الإعلام على مراقبة أداء المؤسسات الحكومية، وهو ما يعزز فرص الفساد داخل بعض القطاعات الحكومية. (UNDP 2021)

6- الثقافة السياسية المرتبطة بالمحسوبية والواسطة

تلعب بعض الممارسات الاجتماعية مثل المحسوبية والواسطة دوراً في ترسيخ أنماط غير رسمية في إدارة الموارد العامة، حيث يتم في بعض الحالات تقديم المصالح الشخصية أو الحزبية على حساب المصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف مبادئ النزاهة والعدالة في الإدارة العامة. (Al-Marashi and Salama 2018, 210-230)

وتسهم هذه العوامل مجتمعة في خلق بيئة سياسية وإدارية قد تؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة، وهو ما ينعكس بدوره على مستويات المشاركة السياسية ويعزز من ظاهرة العزوف عن المشاركة في العملية الديمقراطية.

المقترحات

لمعالجة ظاهرة الفساد السياسي والإداري وتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة، يمكن طرح مجموعة من الإجراءات الإصلاحية، من أبرزها:

1- تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية

تعد هيأة النزاهة الاتحادية إحدى المؤسسات الرقابية المستقلة التي أنشئت لمكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة. ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز دور هذه الهيئة يمثل خطوة أساسية في مواجهة الفساد السياسي والإداري، وذلك من خلال دعم استقلاليتها المؤسسية، وتوفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتمكينها من أداء مهامها الرقابية بكفاءة، فضلاً عن تطوير آليات التنسيق بينها وبين المؤسسات الرقابية الأخرى مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة الادعاء العام. كما يمكن العمل على تعزيز نشر تقارير النزاهة والبيانات المتعلقة بقضايا الفساد بصورة دورية، بما يسهم في ترسيخ مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات أمام الرأي العام.

2- تعزيز دور السلطة القضائية وهيئة الادعاء العام في ملاحقة جرائم الفساد

على الرغم من الإشارة سابقا إلى أهمية استقلال القضاء في إطار الإصلاح المؤسسي، إلا أن التأكيد على هذا الدور يظل ضروريا نظرا للمكانة المحورية التي تحتلها السلطة القضائية في ضمان سيادة القانون ومكافحة الفساد. فالقضاء في النظام الدستوري العراقي يشكل أحد الأعمدة الأساسية لحماية النظام الديمقراطي وترسيخ مبادئ المساءلة القانونية، لاسيما من خلال الدور الذي تضطلع به المحاكم المختصة وهيئة الادعاء العام في ملاحقة الجرائم المرتبطة بالفساد المالي والإداري.

ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز التنسيق بين الجهات القضائية والمؤسسات الرقابية المختصة بمكافحة الفساد، وتطوير الآليات القانونية والإجرائية التي تتيح التعامل الفعّال مع قضايا الفساد، يسهم في ترسيخ الثقة بالمؤسسات العامة وتعزيز النزاهة في إدارة الموارد العامة.

3- تعزيز دور التنشئة المجتمعية في ترسيخ ثقافة النزاهة

لا تقتصر مكافحة الفساد على الإجراءات القانونية والمؤسسية فحسب، بل تتطلب أيضاً تعزيز الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدماج قيم النزاهة والشفافية في المناهج التعليمية، وتنظيم برامج توعوية في المدارس والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني تهدف إلى ترسيخ مفهوم المسؤولية المجتمعية وتعزيز الوعي بمخاطر الفساد على التنمية والاستقرار السياسي.

4- دعم دور المجتمع المدني والإعلام في مكافحة الفساد

يسهم المجتمع المدني ووسائل الإعلام في تعزيز الرقابة المجتمعية على أداء المؤسسات العامة من خلال كشف حالات الفساد ونشر الوعي حول مخاطرها. ومن ثم فإن دعم المبادرات المجتمعية والإعلامية التي تعمل في مجال تعزيز النزاهة والشفافية يسهم في توسيع نطاق المساءلة المجتمعية ويعزز دور المواطنين في حماية المال العام.

5- تعزيز الثقة بالنظام السياسي من خلال مكافحة الفساد بجدية

إن استمرار ظاهرة الفساد دون معالجة فعالة قد يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية ويعزز مشاعر الاغتراب السياسي لديهم، وهو ما ينعكس بدوره في اتساع ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية. ولذلك فإن تبني سياسات جادة لمكافحة الفساد يمثل خطوة أساسية في تعزيز الثقة بالنظام السياسي وترسيخ شرعيته، إذ إن شعور المواطنين بوجود إرادة حقيقية للإصلاح يسهم في تشجيعهم على الانخراط بصورة أوسع في العملية السياسية.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية

Economic Factors

لا تقتصر العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية على الجوانب السياسية والمؤسسية فحسب، بل تمتد لتشمل الظروف الاقتصادية التي يعيشها الأفراد داخل المجتمع. إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن الأوضاع الاقتصادية، مثل مستوى الدخل وفرص العمل والتفاوت الاجتماعي، تؤثر بصورة مباشرة في مستوى الاهتمام بالشأن العام والاستعداد للمشاركة في العملية السياسية. وفي ضوء ذلك، يتناول هذا المطلب تحليل أهم العوامل الاقتصادية التي قد تسهم في تفسير ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية في العراق، ولا سيما ما يتعلق بالفقر والبطالة والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: الفقر والبطالة

تمثل العوامل الاقتصادية أحد المحددات الأساسية لمستوى المشاركة السياسية في المجتمعات المعاصرة، إذ تشير العديد من الدراسات في علم الاجتماع السياسي إلى أن الظروف الاقتصادية الصعبة، ولا سيما الفقر والبطالة، تؤثر بصورة مباشرة في طبيعة علاقة المواطن بالدولة وبالنظام السياسي. فالأفراد الذين يواجهون تحديات معيشية حادة يميلون في الغالب إلى الانشغال بتأمين احتياجاتهم الأساسية على حساب الانخراط في الشأن العام أو المشاركة في العملية السياسية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن ارتفاع مستوى الرفاه الاقتصادي يعزز من احتمالات المشاركة السياسية، حيث يصبح المواطن أكثر اهتماماً بالقضايا العامة بعد تحقيق قدر معقول من الاستقرار المعيشي .(Patrick and Michael J 2012, 63-78) وعلى

العكس من ذلك، فإن انتشار البطالة، خاصة بين فئة الشباب، قد يؤدي إلى تراجع المشاركة السياسية التقليدية مثل التصويت أو العمل الحزبي، وقد يدفع في بعض الحالات إلى أنماط احتجاجية غير تقليدية من التعبير السياسي (مصعب و أمحمد 2019، 36).

وفي الحالة العراقية، يكتسب هذا العامل أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد، إذ تشير التقارير الدولية إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وتزايد مستويات الفقر، وهو ما ينعكس بدوره على مستويات المشاركة السياسية والثقة بالمؤسسات العامة.

1- مشكلة الفقر والبطالة في العراق

تشير البيانات الحديثة إلى أن العراق يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة تتعلق بانتشار الفقر والبطالة، ولا سيما بين فئة الشباب. فوفقاً لبعض التقارير الدولية، يبلغ معدل البطالة بين الشباب نحو **36%**، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالعديد من دول المنطقة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن المجتمع العراقي يعد من المجتمعات الفتية التي تشكل فيها فئة الشباب نسبة كبيرة من السكان (البنك الدولي 2020م، 6).

كما تظهر الدراسات أن **الواسطة والعلاقات الشخصية** تلعب دوراً مهماً في الحصول على فرص العمل، إذ يعتقد نحو **95% من الشباب العراقيين** أن فرص العمل تعتمد بدرجة كبيرة على العلاقات الشخصية وليس على الكفاءة، وهو ما يعزز شعور الإحباط وفقدان الثقة بالمؤسسات الاقتصادية والسياسية (البنك الدولي 2020م، 6).

ومن ناحية أخرى، أظهرت نتائج **التقرير الوطني لدليل الفقر متعدد الأبعاد لعام 2024** أن العراق لا يزال يواجه تحديات كبيرة في معالجة الأبعاد غير النقدية للفقر، رغم تسجيل بعض التحسن في المؤشرات الاجتماعية. فقد تراجع مؤشر الفقر متعدد الأبعاد من **11.4% عام 2018 إلى 10.8% عام 2024**، كما انخفض معدل فقر الدخل إلى **17.5%** بعد أن كان يتجاوز 20% في السنوات السابقة، إلا أن العديد من أبعاد الحرمان المرتبطة بالخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والسكن والعمل ما تزال قائمة في عدد من المناطق العراقية (الموسوي 2025).

وتشير هذه المؤشرات إلى أن التحسن النسبي في بعض مؤشرات الفقر لم ينعكس بصورة واضحة على واقع الحياة اليومية للمواطنين، الأمر الذي يفسر استمرار مشاعر الإحباط الاقتصادي والاجتماعي لدى شرائح واسعة من المجتمع.

2- أسباب تفاقم مشكلة الفقر والبطالة

أولا: الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي

يعد الاعتماد المفرط على عوائد النفط أحد أبرز العوامل التي تحد من قدرة الاقتصاد العراقي على توليد فرص عمل مستدامة. فالاقتصادات الريعية غالباً ما تعتمد على توزيع العوائد النفطية بدلاً من تنويع القاعدة الإنتاجية، مما يؤدي إلى ضعف القطاعات

الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة ويحد من فرص العمل خارج القطاع الحكومي (البنك الدولي 2020م).

ثانيا: ضعف تنويع الاقتصاد الوطني

تعاني البنية الاقتصادية في العراق من ضعف واضح في تنوع الأنشطة الاقتصادية، إذ يهيمن القطاع النفطي على الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، في حين تعاني القطاعات الإنتاجية الأخرى من ضعف الاستثمار والبنية التحتية. ويؤدي ذلك إلى محدودية قدرة الاقتصاد على استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل سنوياً .(International Labour Organization 2023)

ثالثا: اختلالات سوق العمل

يعاني سوق العمل العراقي من اختلالات هيكلية تتعلق بضعف التوافق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات السوق، فضلاً عن تركز فرص العمل في القطاع العام مقابل محدودية فرص العمل في القطاع الخاص، وهو ما يزيد من معدلات البطالة المقنعة ويحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب القوى العاملة الجديدة (ESCWA 2022).

رابعا: انتشار الفساد والمحسوبية في التوظيف

يسهم انتشار الفساد الإداري والمحسوبية في التوظيف في تقويض مبدأ تكافؤ الفرص في سوق العمل، إذ ترتبط العديد من فرص العمل بالعلاقات السياسية أو الحزبية بدلاً من الكفاءة المهنية، الأمر الذي يعزز الشعور بعدم العدالة الاقتصادية ويؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين بالنظام السياسي.(Transparency International 2021)

خامسا: ضعف فاعلية السياسات التنموية

رغم وجود خطط وبرامج حكومية لمعالجة الفقر والبطالة، إلا أن ضعف التنسيق المؤسسي والبيروقراطية الإدارية يحدان من فاعلية هذه السياسات في تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، وهو ما أشار إليه عدد من التقارير التنموية التي تناولت الأداء الاقتصادي في العراق.(UNDP 2024)

3- المقترحات لمعالجة الفقر والبطالة وتعزيز المشاركة السياسية

أولا: تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط

يتطلب الحد من الفقر والبطالة تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات. كما يمكن تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية عبر تقديم حوافز اقتصادية وتسهيلات تشريعية للمستثمرين، وهو ما أكد عليه **قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006**.

ثانيا: دعم القطاع الخاص وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يمثل القطاع الخاص أحد أهم محركات خلق فرص العمل في الاقتصاد المعاصر، ولذلك ينبغي العمل على تعزيز دوره من خلال توفير التمويل الميسر للشباب وتشجيع ريادة الأعمال، إضافة إلى إنشاء برامج تدريبية تدعم تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهم في استيعاب جزء من البطالة المتزايدة.

ثالثا: تطوير برامج الحماية الاجتماعية المرتبطة بالتنمية

لا يكفي الاعتماد على المساعدات النقدية التقليدية لمعالجة الفقر، بل ينبغي تطوير برامج حماية اجتماعية مرتبطة بالتنمية البشرية، مثل ربط الدعم الاجتماعي ببرامج التدريب المهني والتعليم والصحة، بما يسهم في تمكين الفئات الفقيرة من الاندماج في النشاط الاقتصادي وتحسين فرصها في سوق العمل .(ESCWA 2022)

رابعا: اعتماد التخطيط القائم على البيانات

تشير التجارب الدولية إلى أهمية استخدام البيانات الإحصائية في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يمثل **دليل الفقر متعدد الأبعاد** أداة مهمة لتحديد المناطق والفئات الأكثر حرماناً، الأمر الذي يمكن الحكومة من توجيه البرامج التنموية بصورة أكثر دقة وفاعلية (الموسوي 2025).

الفرع الثاني: التفاوت الاقتصادي والاجتماعي

يعد التفاوت الاقتصادي والاجتماعي من القضايا الأساسية التي تناولتها الأدبيات المعاصرة في علم الاجتماع السياسي والاقتصاد السياسي بوصفه أحد العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن ارتفاع مستويات عدم المساواة في توزيع الثروة والفرص الاقتصادية قد يؤدي إلى شعور قطاعات واسعة من المواطنين بالتهميش الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما ينعكس بدوره على مستوى الثقة بالمؤسسات السياسية وعلى درجة الانخراط في الحياة العامة.

ففي المجتمعات التي تتسع فيها الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، قد تنشأ حالة من **الاغتراب السياسي** لدى الفئات الأقل حظاً، حيث يشعر الأفراد بأن النظام السياسي لا يعبر عن مصالحهم أو لا يستجيب لمطالبهم الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي قد يدفعهم إلى العزوف عن المشاركة السياسية أو التقليل من أهميتها (Verba, Schlozman and Brady 1995, 269-273) .

وفي هذا السياق، تبرز مشكلة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في العراق كأحد العوامل التي قد تؤثر في مستويات المشاركة السياسية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتوزيع الثروة النفطية، وانتشار الفساد، وتفاوت مستويات التنمية بين المحافظات.

1- مشكلة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في العراق

تشير العديد من التقارير الاقتصادية إلى أن العراق يواجه تحديات واضحة تتعلق بعدم التوازن في توزيع الموارد الاقتصادية والفرص التنموية بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية. فعلى الرغم من امتلاك البلاد موارد طبيعية كبيرة، ولا سيما النفط، إلا أن هذه الموارد لم تنعكس بصورة متكافئة على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المحافظات.

وقد أدى هذا الواقع إلى ظهور فجوات اقتصادية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث تعاني بعض المناطق من ضعف الخدمات الأساسية وارتفاع معدلات البطالة والفقر مقارنة بمناطق أخرى. ويؤدي هذا التفاوت في فرص التنمية إلى شعور بعض الفئات بالتهميش الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي ينعكس بدوره على مستوى الثقة بالمؤسسات السياسية وعلى درجة المشاركة في العملية السياسية.

كما تشير بعض الدراسات إلى أن الفئات التي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة تميل في كثير من الأحيان إلى الابتعاد عن العمل السياسي نتيجة انشغالها بتلبية احتياجاتها الأساسية، وهو ما يؤدي إلى تركز النفوذ السياسي بيد الفئات الأكثر قدرة اقتصادياً واجتماعياً (مصطفى 2021، 22).

2- أسباب التفاوت الاقتصادي والاجتماعي

أولا: سوء توزيع الموارد الاقتصادية

يعد سوء توزيع الموارد الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. ففي الاقتصادات الريعية، قد يؤدي الاعتماد الكبير على عوائد الموارد الطبيعية إلى تركّز الثروة في أيدي فئات محددة أو مناطق معينة، الأمر الذي يحد من فرص التنمية المتوازنة ويؤدي إلى ظهور تفاوتات اجتماعية واضحة (Ross 2012, 211-230) .

ثانيا: انتشار الفساد الاقتصادي والإداري

يسهم الفساد في تقويض العدالة الاقتصادية من خلال توجيه الموارد العامة لخدمة مصالح النخب السياسية والاقتصادية بدلاً من استخدامها لتحقيق التنمية الشاملة. وتشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى أن ارتفاع مستويات الفساد في بعض الدول يؤدي إلى تعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ويضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية. (Transparency International 2022)

ثالثا: التفاوت في فرص التعليم والتنمية البشرية

يعد التعليم أحد أهم العوامل المؤثرة في الحراك الاجتماعي والاقتصادي. وعندما تتفاوت فرص الحصول على التعليم الجيد بين مختلف الفئات الاجتماعية أو المناطق الجغرافية، فإن ذلك يؤدي إلى تكريس الفوارق الاقتصادية بين الأفراد ويحد من قدرة

الفئات الأقل حظاً على تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية (البنك الدولي 2020م).

رابعا: التفاوت التنموي بين المحافظات

تعاني بعض المحافظات العراقية من ضعف الاستثمارات الحكومية والخاصة مقارنة بغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت واضح في مستويات التنمية الاقتصادية والخدمات العامة. ويؤدي هذا التفاوت الجغرافي في التنمية إلى ظهور فجوات اجتماعية واقتصادية بين مختلف مناطق البلاد. (UNDP 2023)

خامسا: ضعف السياسات الاجتماعية الداعمة للفئات الهشة

تسهم محدودية برامج الحماية الاجتماعية وعدم كفاية شبكات الأمان الاجتماعي في زيادة هشاشة الفئات الفقيرة، مما يؤدي إلى استمرار الفوارق الاجتماعية وتراجع قدرة هذه الفئات على المشاركة الفاعلة في الحياة العامة . (ESCWA 2022)

3- المقترحات لمعالجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي

أولا: تعزيز العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية

يتطلب الحد من التفاوت الاقتصادي تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للموارد الوطنية، من خلال تطوير آليات الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه الاستثمارات إلى المناطق الأقل نمواً وتحسين مستوى الخدمات الأساسية للفئات ذات الدخل المحدود.

ثانيا: دعم التنمية الاقتصادية المحلية

يمكن الحد من الفوارق الاقتصادية بين المناطق من خلال دعم برامج التنمية المحلية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحافظات الأقل نمواً، إضافة إلى توفير فرص العمل للشباب وتعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المحلية.

ثالثا: تطوير السياسات الاجتماعية وبرامج الحماية الاجتماعية

يتطلب تقليص الفجوة الاجتماعية توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية بما يشمل الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، مثل العاطلين عن العمل والأسر ذات الدخل المحدود، وذلك عبر توفير الدعم المالي والخدمات الصحية والتعليمية التي تسهم في تحسين مستوى المعيشة.

رابعا: تعزيز الشفافية الاقتصادية ومكافحة الفساد

على الرغم من أن ظاهرة الفساد السياسي والإداري قد تم تناولها في محور مستقل ضمن هذا البحث، إلا أن امتداد آثارها الاقتصادية والاجتماعية يجعل من الصعب فصلها تحليليا عن قضية التفاوت الاقتصادي والاجتماعي. فالفساد لا يقتصر أثره على الجانب الإداري أو السياسي فحسب، بل يمتد ليؤثر بصورة مباشرة في توزيع الموارد الاقتصادية والفرص الاجتماعية داخل المجتمع.

إذ يؤدي انتشار الفساد إلى توجيه الموارد العامة نحو مصالح فئات محددة على حساب المصلحة العامة، الأمر الذي يسهم في تعميق الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية، ويحد من قدرة السياسات التنموية على تحقيق العدالة في توزيع الثروة والخدمات العامة. كما أن سوء إدارة الموارد العامة الناتج عن الفساد قد ينعكس في ضعف الخدمات الأساسية وغياب التنمية المتوازنة بين المناطق، وهو ما يعزز الشعور بالتهميش الاقتصادي والاجتماعي لدى بعض الفئات.

ومن هذا المنطلق، فإن معالجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي تتطلب إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية التقليدية تبني سياسات تحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد، من خلال تحسين كفاءة إدارة الموارد العامة، وتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة في توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات التنموية التي تسهم في تقليص الفجوات الاجتماعية بين المواطنين.

وتكمن أهمية هذا المقترح في أن استمرار الفساد دون معالجة فعالة لا يقتصر تأثيره على الجانب الإداري فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى إضعاف فرص تحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وهو ما قد ينعكس في نهاية المطاف على مستوى الثقة بالنظام السياسي وعلى درجة انخراط المواطنين في العملية السياسية.

خامسا: ربط السياسات الاقتصادية بالمشاركة السياسية

إن معالجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي لا تقتصر على تحقيق العدالة الاقتصادية فحسب، بل تسهم أيضا في تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع. فكلما شعر المواطن بأن السياسات الاقتصادية تسعى إلى تحسين أوضاعه المعيشية وتقليص الفوارق الاجتماعية، زادت احتمالات مشاركته في الحياة السياسية وإسهامه في دعم الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.

الخاتمة

Conclusion

يتضح من التحليل السابق أن ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية في العراق لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، بل هي نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمن جهة، يسهم ضعف فاعلية الممارسة الديمقراطية وبعض الاختلالات في بنية النظام السياسي في تراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية، الأمر الذي ينعكس على مستويات المشاركة في العملية السياسية. ومن جهة أخرى، تؤدي التحديات الاقتصادية، مثل البطالة والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، إلى تعميق الشعور بالتهميش والاغتراب السياسي لدى بعض الفئات، مما يدفعها إلى الابتعاد عن الانخراط في الحياة العامة.

كما تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورا مهما في تشكيل أنماط المشاركة السياسية، إذ تؤثر الثقافة السياسية السائدة ومستوى الوعي السياسي والقيم الاجتماعية في طبيعة العلاقة بين المواطن والنظام السياسي، وفي مدى استعداد الأفراد للمشاركة في الشأن العام.

وعليه، فإن معالجة ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية تتطلب مقاربة إصلاحية شاملة لا تقتصر على البعد الاقتصادي أو الاجتماعي فحسب، بل تمتد لتشمل إصلاح كامل وشامل للبيئة السياسية وتعزيز فاعلية المؤسسات الديمقراطية، وتنمية الوعي السياسي والثقافة المدنية في المجتمع، إلى جانب تحقيق قدر أكبر من العدالة الاقتصادية والاجتماعية. فتكامل هذه الإصلاحات من شأنه أن يسهم في بناء بيئة سياسية أكثر استقرارا وثقة، تشجع المواطنين على المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية وتعزز مسار التحول الديمقراطي في العراق.

الاستنتاجات Conclusions

خلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أبرزها ما يأتي:

1- **إن ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية في العراق ظاهرة متعددة الأسباب وليست ناتجة عن عامل منفرد.** فقد بين البحث أن العزوف السياسي يرتبط بتفاعل عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية، الأمر الذي يجعل من هذه الظاهرة نتيجة لبنية مركبة من الاختلالات في الوعي السياسي، والثقة بالمؤسسات، والثقافة السياسية السائدة، والأوضاع المعيشية والاقتصادية.

2- **ضعف الوعي السياسي يمثل أحد العوامل الاجتماعية الأساسية المؤثرة في انخفاض المشاركة السياسية.** وقد ظهر ذلك في محدودية إدراك بعض فئات المجتمع، ولا سيما الشباب، لأهمية المشاركة السياسية بوصفها أداة للتأثير والتغيير، فضلا عن استمرار تأثير الخطابات الفرعية والطائفية والعشائرية على السلوك الانتخابي على حساب معيار الكفاءة والبرامج السياسية.

3- **إن ضعف ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة أسهم بصورة مباشرة في تعميق العزوف عن المشاركة السياسية.** فقد أظهر البحث أن الفساد، وضعف الأداء المؤسسي، وتراجع فاعلية الخدمات العامة، كلها عوامل أدت إلى تنامي الشعور بانفصال المواطن عن مؤسسات الدولة، وتراجع القناعة بجدوى المشاركة في العملية السياسية أو الانتخابية.

4- **تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دوراً مهماً في الحد من المشاركة السياسية لبعض الفئات الاجتماعية.** إذ تبين أن التقاليد والقيم الاجتماعية المحافظة، إلى جانب بعض التصورات النمطية المرتبطة بالأدوار الاجتماعية، ما تزال تؤثر في مستوى انخراط النساء والشباب في الحياة السياسية، رغم وجود نصوص دستورية وقانونية تدعم المشاركة السياسية وتقر بعض صور التمييز الإيجابي، ولا سيما بالنسبة للمرأة.

5- **إن الثقافة السياسية السائدة في العراق ما زالت تعاني من اختلالات تحد من اتساع المشاركة السياسية.** فقد أظهر البحث أن الإرث السياسي السابق، وما صاحبه من الإقصاء والاستبداد، ما زال يلقي بظلاله على بنية الثقافة السياسية، فضلاً عن انحصار التأثير السياسي في كثير من الأحيان داخل الأطر الحزبية المؤدلجة، وضعف اندماج المستقلين والأغلبية الصامتة في المجال العام، وهو ما قلل من حيوية المشاركة السياسية المجتمعية.

6- **إن ضعف فعالية الممارسة الديمقراطية في العراق بعد عام 2003 أسهم في تراجع فاعلية المشاركة السياسية.** فعلى الرغم من تبني التعددية الحزبية والانتخابات الدورية، إلا أن التجربة الديمقراطية واجهت اختلالات بنيوية وممارسات أضعفت ثقة المواطنين بقدرة النظام السياسي على تمثيلهم تمثيلاً حقيقيا، وهو ما انعكس على مستويات المشاركة السياسية.

7- **شكلت المحاصصة السياسية والفساد السياسي والإداري من أبرز العوامل السياسية المؤثرة في العزوف عن المشاركة السياسية.** إذ بين البحث أن تقاسم النفوذ بين الأحزاب والقوى السياسية أدى إلى تغليب الولاءات الحزبية والفئوية على معايير الكفاءة والمصلحة العامة، كما أن انتشار الفساد واستنزاف الموارد العامة أسهما في تعميق الشعور بالإحباط وفقدان الثقة بالنظام السياسي.

8- **تعد البطالة والفقر من أبرز العوامل الاقتصادية التي تؤثر في مستوى المشاركة السياسية، ولا سيما بين فئة الشباب.** فقد أظهر البحث أن الأوضاع المعيشية الصعبة تدفع كثيرا من الأفراد إلى الانشغال بتأمين احتياجاتهم الأساسية على

حساب الاهتمام بالشأن العام، كما تؤدي البطالة إلى تراجع المشاركة السياسية التقليدية، وقد تدفع أحيانا إلى أشكال احتجاجية غير تقليدية.

9- **إن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يسهم في تكريس الشعور بالتهميش السياسي.** فعدم العدالة في توزيع الثروة والفرص والخدمات يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية، ويضعف شعور الفئات الأقل حظا بأن النظام السياسي يعبر عن مصالحها أو يتيح لها فرصاً متكافئة للتأثير في القرار العام.

10- **إن استمرار الفساد دون معالجة جادة لا يقتصر أثره على الجانب الإداري، بل يمتد إلى تقويض العدالة الاقتصادية والاجتماعية وإضعاف شرعية النظام السياسي.** ومن ثم فإن الفساد يشكل عاملا عابرا للمحاور كافة، لأنه يؤثر في السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة السياسية في آن واحد، ويغذي مشاعر الاغتراب والعزوف عن المشاركة.

11- **أظهر البحث أن النصوص الدستورية والقانونية التي تقرر المشاركة السياسية لا تكفي وحدها لضمان مشاركة فعلية واسعة.** إذ إن وجود النصوص المؤيدة للمشاركة، بما في ذلك النصوص الخاصة بالمرأة والشباب والحقوق السياسية، يظل محدود الأثر ما لم يقترن ببيئة سياسية ومؤسسية وثقافية واقتصادية داعمة تسمح بتحويل هذه الحقوق من مجرد ضمانات شكلية إلى ممارسة واقعية مؤثرة.

12- **خلص البحث إلى أن معالجة ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية في العراق تتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة.** فلا يكفي التركيز على إصلاح عامل واحد بمعزل عن غيره، بل ينبغي أن تتكامل الإصلاحات السياسية مع المعالجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يعزز الثقة بالمؤسسات، ويرفع مستوى الوعي السياسي، ويدعم العدالة الاجتماعية، ويوسع قاعدة المشاركة السياسية الفاعلة.

المصادر

References

I. Al-Marashi, I., And M. Salama. *Iraq's Armed Forces: An Analytical History.* Routledge, 2018.

II. ESCWA. *Social Protection Reform In The Arab Region: Challenges And Opportunities.* Https://Www.Unescwa.Org/Publications, 2022.

III. Hasan, Ali Mohammed, And Saad Khalid Omar. "Evaluation Of Women's Political Participation In Iraq Before And After 2003." *International Journal Of Humanities And Social Sciences*, 2021, 23 Ed.

IV. International Labour Organization. *ILO Modelled Estimates And Projections Database (ILOEST).* Https://Url-Shortener.Me/D0CK, 2023.

V. Karl, T. L. *The Paradox Of Plenty: Oil Booms And Petro-States.* University Of California Press, 1997.

VI. Mohamed, Ahmed Ezzeldin. "Turnout In Transitional Elections: Who Votes In Iraq?" *The Journal Of The Middle East And Africa*, 2018, 9 Ed.

VII. OECD. *Integrity In Iraq: Building Integrity, Fighting Corruption.* Https://Doi.Org/10.1787/9789264292987-En,, 2018.

VIII. Patrick, Flavin, And Keane Michael J. "Life Satisfaction And Political Participation: Evidence From The United States." *Journal Of Happiness Studies*, 2012, 13 Ed.

IX. Ross, M. L. *The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes The Development Of Nations.* Princeton University Press, 2012.

X. Transparency International. *Our Work In Iraq.* Https://Www.Transparency.Org/En/Countries/Iraq#Cpi2019, 2022.

XI. Transparency International. *Our Work In Iraq.* Https://Www.Transparency.Org/En/Countries/Iraq#Cpi2019, 2021.

XII. Transparency International. *Our Work In Iraq.* Https://Www.Transparency.Org/En/Countries/Iraq#Cpi2019, 2019.

XIII. UNDP. *Iraq Country Programme / Governance Reports.* Https://Www.Undp.Org/Iraq/Publications, 2023.

XIV. UNDP. *Iraq Country Programme / Governance Reports.* Https://Www.Undp.Org/Iraq/Publications, 2024.

XV. UNDP. *Iraq Country Programme / Governance Reports.* Https://Www.Undp.Org/Iraq/Publications, 2021.

XVI. Verba, S., K. L. Schlozman, And H. E. Brady. *Voice And Equality: Civic Voluntarism In American Politics.* Harvard University Press, 1995.

XVII. Ahmed Saki Amer Zaki. "Political Awareness Among Aswan Youth." Journal Of African And Nile Basin Research And Studies, 2024, Issue 7.

XVIII. Ahmed Qasim Muftin. Young Women And Men In Iraq - A Study Of Youth In The Middle East And North Africa: An Analysis Of The Results. Friedrich Ebert Foundation, 2022.

XIX. Ashraf Mohamed Abdullah Yassin. "Revolution And Democratic Transition In The Fourth Wave Of Democracy (A Study Of Electoral Revolutions)." Middle East Research Journal, 2016, Issue 38.

XX. World Bank. Rising From Fragility: An Economic Note On Diversification And Growth In Iraq. Washington: International Development In Focus. Executive Summary Booklet, World Bank, 2020.

XXI. Economic And Social Commission For Western Asia (ESCWA). Reforming Social Protection Systems In Arab Countries. Https://Url-Shortener.Me/D0C4, N.D.

XXII. Badis Bouchama. "Political Participation And The Problematic Nature Of The Concept." Journal Of Humanities, University Of Oum El Bouaghi, 2018, Issue 9.

XXIII. Toby Dodge And Renad Mansour. Corruption Under The Political Umbrella And Obstacles To Reform In Iraq. Research Paper, Middle East And North Africa Program, London: Chatham House, 2021.

XXIV. Thaira Akram Al-Akeedi. The Iraqi People And Their Deep Slumber... Political Awareness: Facts And Analysis. Https://Www.Alhadathcenter.Net/Index.Php/Views/94400-2022-07-05-12-14-07?Utm_Source=Chatgpt.Com. 6/5/2022.

XXV. Jaafoura Musab And Dalasi Amhamed. "Sociology Of Political Participation - A Study Of The Factors Affecting Political Participation." Journal Of Social Sciences, 2019, Issue 26.

XXVI. Hassan Karim Ati. Iraq In The Corruption Perceptions Index In Transparency International Reports: Insights And Solutions. Integrity Commission Of Transparency International, 2015.

XXVII. Halfi Awad El-Sayed. Political Sociology: A New Social Analysis Of Contemporary Theories And Governance Politics. Modern University Office, 2010.

XXVIII. Khaled Zaki Abu El-Kheir. "Towards A Proposed Theoretical Model To Explain The Role Of Media In Paving The Way For Revolutions." Journal Of Journalism Research, 2016.

XXIX. Dunia Al-Amal Ismail. "(Political Participation) Of Palestinian Women: The Arab Future." Center For Arab Unity Studies, 2012, Issue 396.

XXX. Reda Mohamed Helal El-Agouz. "The Role Of Educational Curricula In Political Socialization After The Arab Spring Revolutions: A Comparative Study." Journal Of The Faculty Of Economics And Political Science, 2023, Issue 24.

XXXI. Zaid Mahdi Jark. "Political Culture And National Security In Iraq After 2003." Political Issues Journal, 2023, Issue 75.

XXXII. Suzy Adly Nashad. "The Role Of Transparency International In Combating Corruption And Its Economic Effects: An Applied Study On Egypt." Journal Of Legal And Economic Research, 2018, Issue 30.

XXXIII. Simon White. Towards Enhancing An Effective Role For The Small And Medium Enterprises Development Authority: A Policy Brief. International Labour Organization, 2017.

XXXIV. Saleh Abdul Ayed Al-Ajili And Nazir Ahmed Al-Mandeel. "The Role Of Transparency In Reducing Administrative Corruption." Constitutional And Institutional Reform: Reality And Aspirations. Journal Of Legal Sciences, College Of Law, University Of Baghdad, 2018.

XXXV. Sabri Badie Abdul Muttalib. "Citizenship And Its Role In Building A Culture Of Democracy In Egypt: A Field Study." Egyptian Journal Of Development And Planning, 2017.

XXXVI. Salah Salem Zarnouqa. "Political Participation And The Electoral Process." Journal Of Democracy, 2001, Issue 1.

XXXVII. Amer Abdul Rasen Al-Mousawi. Reducing Multidimensional Poverty In Iraq: An Analytical Reading Of The Results Of The 2024 National Report And The Role Of The

United Nations Development Programme. Issue 8423. Al-Hiwar Al-Mutamaddin (Civil Dialogue). 38, 2025.

XXXVIII. Abdul Haq Labied, Khadija Al-Rukani, Rachida Al-Taheri, And Khadija Sadouk. "Arab Women And Political Participation: Morocco As A Model." Al-Adab Journal, 2008, Issue 10.

XXXIX. Adnan Harawi And Mahmoud Al-Najjar. "Political Participation Of Iraqi Youth: Resorting To Informal Means." Civil Society Series, Ibn Rushd Policy Forum For Promoting Public Policy Debate, 2023.

XL. Adnan Yassin Mustafa. "Human And Social Development And The Sustainable Development Goals In Iraq: Challenges And Opportunities." Paper Presented At A Workshop Organized By Tammuz Organization For Social Development, 2021.

XLI. Essam Ahmed Al-Bahji. "Transparency And Its Impact On Combating Administrative Corruption." Volume 1. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jami'i, 2014.

XLII. Ali El-Din Hilal Mosaad Nevin. "Arab Political Systems: Issues Of Continuity And Change." Beirut: Center For Arab Unity Studies, 2000.

XLIII. Farid Abradsha. "The Problematic Nature Of Political Participation In Algeria: Between The Obstacles Of Unilateralism And The Requirements Of Pluralism." Al-Ustad Al-Bahith Journal For Legal And Political Studies, 2020, Issue 5. World Bank Group. Rising From Fragility: How Iraq Can Achieve Growth And Stability Through Economic Diversification. Https://Www.Albankaldawli.Org. September 30, 2020.

XLIV. Promoting Inclusive Human Capital Development And Building Resilience In Egypt Through Cash Transfer Programs. Https://Www.Albankaldawli.Org/Ar/Results/2024/05/28/Promot

ing-Inclusive-Human-Capital-Development-And-Building-Resilience-In-Egypt-Through-Cash-Transfer-Programs. 2024.

XLV. Mohammed Boubaker Mohammed Al-Nahili And Abdelsalam Ahmed Hallash. "Some Cultural Factors And Their Relationship To (Political Participation) Among Libyan Women: A Sample Of Graduate Students At Benghazi Academy." Journal Of Humanities And Applied Sciences, 2020, Issue 8.

XLVI. Al-Quds Center For Studies. "Youth And (Political Participation): Iraq As A Model." Youth And Political Participation: Forms, Models, And Challenges. Jordan: Organized By The Jerusalem Center For Studies, 2022.

XLVII. Marwa Al-Saeed Maghazi. "The Role Of Political Parties In Developing Political Awareness Among Youth." Journal Of The Faculty Of Social Work For Social Studies And Research, 2019, Issue 17.

XLVIII. Mustafa Belour. "Towards The Integrity Of The Electoral Process Through Guarantees In The Election Law." Journal Of Political And Legal Studies, 2015, Issue 13.

XLIX. Malika Boujit. "Political Participation: A Theoretical Approach – A Reading Of The Foundations Of The Concept In The Arab-Islamic Heritage." Journal Of Strategic Studies, 2011, Issue 7.

L. Nasr Abdel Karim. "Public Fiscal Policy And Price And Wage Levels In Selected Arab Countries: Morocco, Tunisia, Jordan, Algeria, Lebanon, And Palestine." Arab NGO Network For Development. Https://Www.Annd.Org. 2024.

LI. Nour Arafa. "Economic Inequality Is Entrenched In The Arab World." Article Published On The Malcolm X. Carnegie Middle East Center Website. May 30, 2024.

LII. Wafaa Ali Daoud. "The New Political Culture And Democratic Regression." Journal Of The College Of Politics And Economics, 2023, Issue 18.

LIII. Yousef Gholoum Ali. "Political Participation In Kuwait." Journal Of Social Sciences, 1997, Issue 25